تطيب المستكن فيه لليلى ونفسا منصوب على التمييز واله لشاهد فيه حيث قدم على عامله
وهو تطيب وبالفراق متعلق به واستشهد به المبرد والمازني وابن مالك لذلك والجمهور
على انه ضرورة والزجاج ينكر هذه الرواية زاعما ان الرواية الصحيحة وما كاد نفسي بالفراق
تطيب بان يكون المستكن في تطيب لقوله نفسي الواقع اسما لكاد والمعنى اتهجرني سلمى
او ليلى والحال ان نفسي لا تطيب او لا تكاد تطيب بفراقها فلا ينبغي ان يصير منها
هجري لان الحبيبة لا ينبغي ان تطيب ما يصير من محبها وعلى هذا لا يكون فيه شاهد
وقد روي في البيت كاد وكان وتطيب بالتذكير والتانيث ووجه التانيث ظاهر واما
التذكير فعلى ان المستكن فيه للحبيب وروي ايضا تطيب بضم التاء للامالة وعلى هذا يكون
المستكن لليلى ونفسا مفعول ولا شاهد فيه على هذا التقدير ايضا وروي بدل نفسي بالتنكير وهو
هنا لتقييد العموم كما في قوله تعالى علمت نفس ما قدمت ولا شاهد فيه على هذا التقدير ايضا وقيل ان
البيت في ديوانه هكذا اتوذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب اي اتعلم سلمى محبها
بفراق وهجرة والحال انه نفسي لم تك تطيب بالفراق ثم اعلم انه على تقدير رواية نفس او نفسي يكون
اسم كاد او كان ذلك والظاهر التذكير لكونه مجازي التانيث وعلى تقدير رواية نفسا بالنصب على
التمييز او على المفعولية يكون اسمها ضمير الشان مفسرا على ما اشرنا اليه وانه على رواية نفسي يكون
في البيت التفاتان على ما ذهب اليه السكاكي والتفاتة واحدة على ما ذهب اليه الجمهور ونارا ولم
يرَ نارا مثلها قد علمت ذا معد كلها الواو للعطف ونارا مبتدا ولم يرَ بالبناء للمجهول
النائب عن الفاعل قوله مثلها والجملة خبر المبتدا ونارا نصب على التمييز وفيه الشاهد حيث قدم
التمييز على العامل فيه وهو مثلها هذا على ان يحمل لم ير من رؤية البصر واما اذا حمل من رؤية القلب
فيكون نارا منصوبا على انه ثاني مفعولي لم ير ولا شاهد فيه واما ما قيل من ان قوله قد علمت
قرينة على ان لم ير بمعنى لم يعلم ففيه ما فيه فان قيل يجب حمله على رؤية البصر لان حمله على رؤية
القلب يستلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال والملازمة ظاهرة قلت اراد بمثلها المشابهة لها
في مطلق النارية وبالنار المنفية ما يترتب عليه قرى الاضياف فلا محذور وعلى هذا ان حمل على
رؤية البصر كان المراد من نارا الواقع تمييزا مثل هذا المعنى لا حقيقة النار على ما يشهد
به الذوق السليم وقوله قد علمت جملة محققة لمضمون الجملة السابقة ولذا فصلت عنها
وقدم مفعول علمت للاهتمام وهو اشارة الى مضمون الجملة السابقة فلذلك استغنت

عن مفعول

عن مفعوله الآخر وذا اشارة الى ما نتج به فيكون مفعوله الثاني محذوفا اي علمت ذا الصدق واما
بمعنى العرفان ومعد هو ابن عدنان ابو العرب وكلها تأكيد له والمعنى ونارا الموقدة لقرى
الاضياف الساطعة الكثيرة الرماد نارا لم ير الراوون مثلها وذلك معلوم لكل القبائل فقالت
اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا قاله جميل بن عبد الله وقيل
انه لحسان بن ثابت الفاء للعطف والهمزة للاستفهام على سبيل الانكار وكل الناس اول
مفعولي مانحا قدم عليه لان المنكر كونه مانح كل الناس لسانه لا كونه مانحا لسانه مطلقا كما يظهر
في بادي الراي وفيه تقديم معمول الخبر على الفعل وهو جائز ومانحا خبر اصبح من قولهم منحه يمنحه
بالفتح يمنحه بالكسر منحا والاسم المنحة ولسانك ثاني مفعوليه وكي حرف جر يفيد التعليل وما
زائدة والشاهد فيه ظهور ان بعد كي ولو جعل ما مصدرية وان زائدة كان فيه المصير الى
زيادة ان في غير المواضع التي نصوا على جواز زيادتها فيها وتغر بضم الغين المعجمة منصوب
بان من غره الرجل اذا خدعه واغفله وضيعه وعطف تخدعا عليه للتفسير والالف
فيه للاشباع وحذف مفعوليهما طلبا لافادة التعميم او لان المراد منه نفس الفعل اذا انت
لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع قاله النابغة الذبياني او الجعدي اذا للشرط
وانت فاعل فعل الشرط المحذوف والنكتة في الحذف ثم التفخيم في هذا البيت ان النفع هو
الامر المعتنى به فاذا لم يحصل فينبغي ان يحصل الضر الا ترى انه لو قال اذا انت لم تضر فانفع
كان مردودا من القول ولو قال اذا انت لم تنفع فضر لم يكن له هذا الموقع والفاء في فانما تفيد
تعليل طلب احد الامرين ويروى بدل يراد الفتى يرجى الفتى من الترجية بمعنى
الرجاء والشاهد في كيما حيث دخلت على ما المصدرية وقيل هي كافة والمعنى اذا انت لم تنفع
الاولياء المستحقين للنفع فضر الاعداء المستحقين للضر لانه انما يراد الفتى لضر من يستحق
الضر ونفع من يستحق النفع كذا فسره الجمهور ويحتمل ان يكون المعنى اذا انت لم تنفع ولم
يصدر منك نفع فضر فانه لا يستحسن كون الانسان من النفوس المعطلة وهو في ظرف
مفعول الافعال الاربعة اما الى قوله لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم
لعل بكسر اللام الاخيرة حرف من حروف الجر على لغة عقيل ولذلك جر لفظ الجلالة والله
مجرور لفظا مرفوع محلا على الابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد في عدم التعلق بعامل
وفضلكم مرفوع المحل على الخبرية وان امكم شريم اما في موضع الجر على البدلية من شيء واما

Copyright © King Saud University